مُعطيات منذ 7.10.2023

حول التحقيقات، الاعتقالات ولوائح الاتهام لفلسطينيّي الداخل

المعلومات محدّثة حتى تاريخ 13.11.2023

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

مقدمة

منذ يوم السبت، السابع من أكتوبر 2023، يتعرض المواطنون الفلسطينيّون في إسرائيل للملاحقة السياسية ولحملة قمع شعواء على حرية التعبير. يُعتبر هذا القمع نتاجًا لجهود منسقة وواسعة النطاق بين المكاتب الحكومية، المؤسسات الإسرائيلية والجماعات اليمينية المتطرفة، حيث تستهدف جميعها الفلسطينيين في إسرائيل وغيرهم ممن يحتجّون ضد سياسة الحكومة الاسرائيلية في غزة.

تتهم السلطات كل من يعبر عن رأيه، سواء فعل ذلك على منصات التواصل الاجتماعي أو عن طريق وقفات احتجاجية، بدعم تنظيمات معرفة كإرهابية وفق القانون الاسرائيلي وبالتحريض على الإرهاب .يُشار إلى أن المنشورات والتفاعلات والاحتجاجات التي تستهدفها الإجراءات القانونية المغطاة في تقريرنا هذا تقع، في معظمها، في إطار حرية التعبير عن الرأي، كمعارضة استهداف الهجمات الاسرائيلية للمدنيين الأبرياء، التعبير عن التعاطف مع أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، الحديث عن العقوبات الجماعية وجرائم الحرب وتناقل الأخبار حول ما يحدث في غزة.

في هذا السّياق، فعّلت عدالة طاقمًا لمتابعة ورصد حالات التّحقيق، الاعتقال وتقديم لوائح الاتهام ضد مواطنين على خلفية تعبير من خلال منصات التواصل الاجتماعي وتظاهرات احتجاجية. بالإضافة لذلك، في قسم من الحالات، تقوم عدالة بتوفير استشارات قانونيّة قبل التّحقيق، وتمثيل قانونيّ في المحاكم أثناء فترة الاعتقالات. كما أنها تنسق مع المحامين الذين يترافعون في قضايا قمع حرية التعبير لتشكيل فهم شامل حول آليات الملاحقة القانونية والسّبل المتاحة للتعامل معها قضائياً.

يتعاون الطّاقم القانوني في عدالة مع لجنة الطوارئ المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في اسرائيل، ومع اللجان الشّعبية ومنسقين في بلدات ومناطق عدّة، من أجل بناء هيكلية ناجعة لرصد حالات التحقيق والاعتقالات والتّعامل معها بأفضل شكل ممكن.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

حالة اعتقال، تحقيق أو "محادثات تحذيرية" رصدتها عدالة

(بين 7.10.23 -13.11.23)

- تعكس الأرقام المعروضة الحالات التي تمكن طاقم الاعتقالات في عدالة من رصدها. قسم من الحالات ليس مشمولاً في أرقامنا لأسباب عدّة (وتيرة تزايد الحالات، خوف الملاحَقين من مشاركة تجاربهم وغيرها).
- المعطيات تشمل كذلك الحالات التي قام فيها طاقم مركز عدالة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتوفير استشارة قبل التحقيق وتمثيل للمعتقلين في المحاكم المختلفة.
- لا تشمل المعطيات في معظمها الاعتقالات والتحقيقات التي قامت بها شرطة لواء القدس.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

التوزيع الجغرافي للحالات وفق المناطق

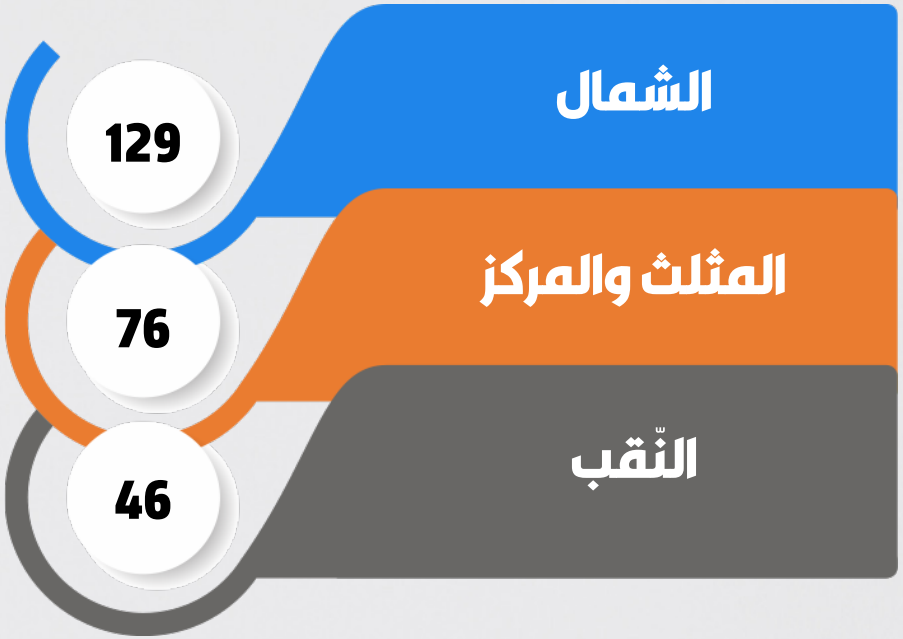

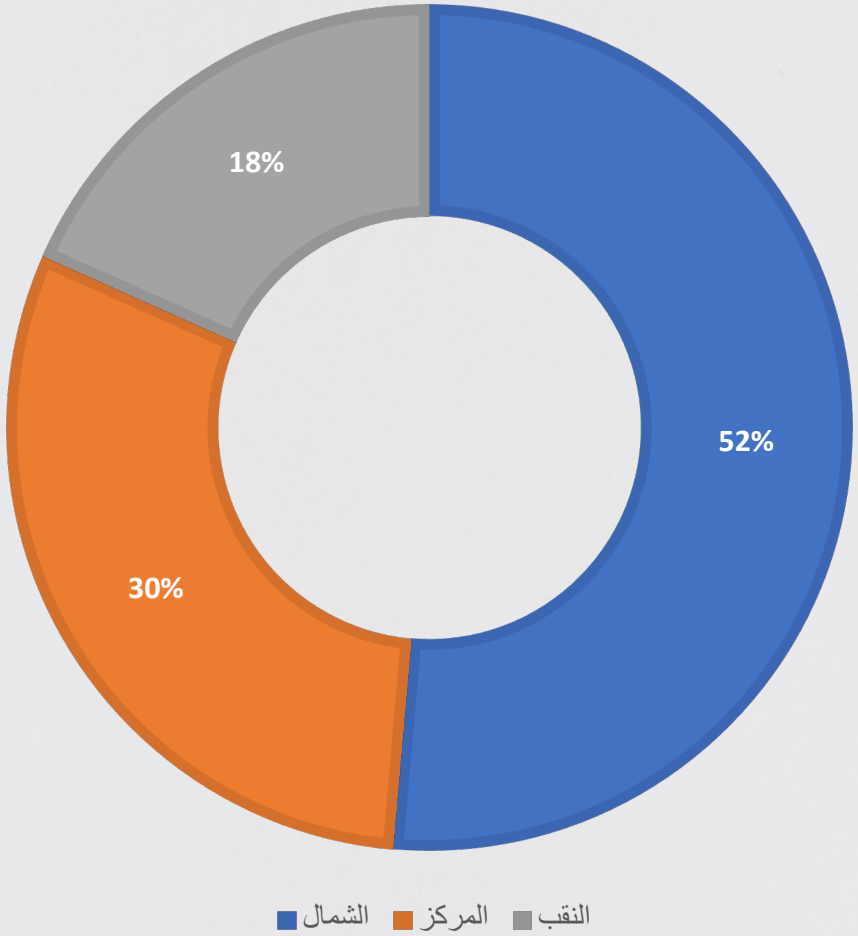

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

التوزيع الجغرافي للحالات وفق البلدات

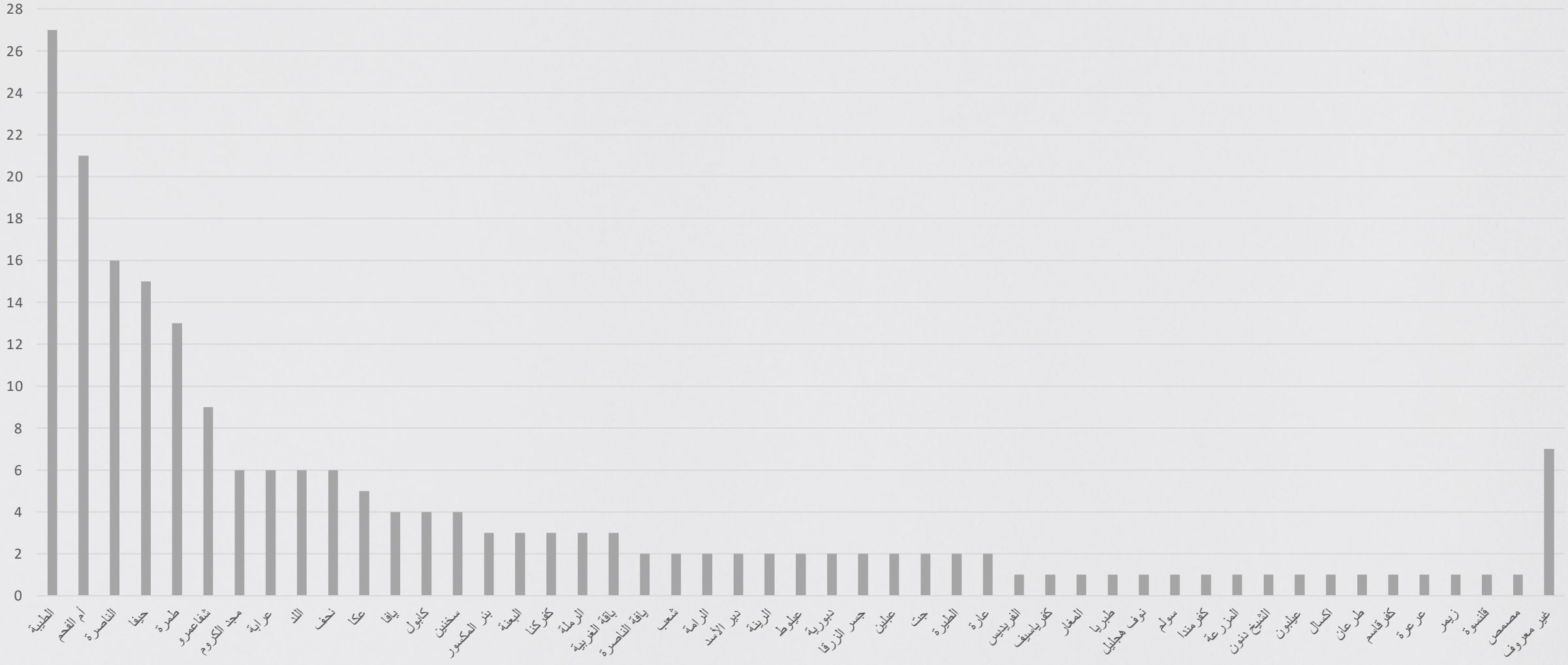

يتطرق التقسيم وفق بلدات لمناطق الشمال، المثلث والمركز (بمجموع 205 حالة)، أما في منطقة النّقب (46 حالة)، فلا توجد معلومات حول التوزيع وفق البلدات في قسم من الحالات.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

التوزيع الجندري للحالات

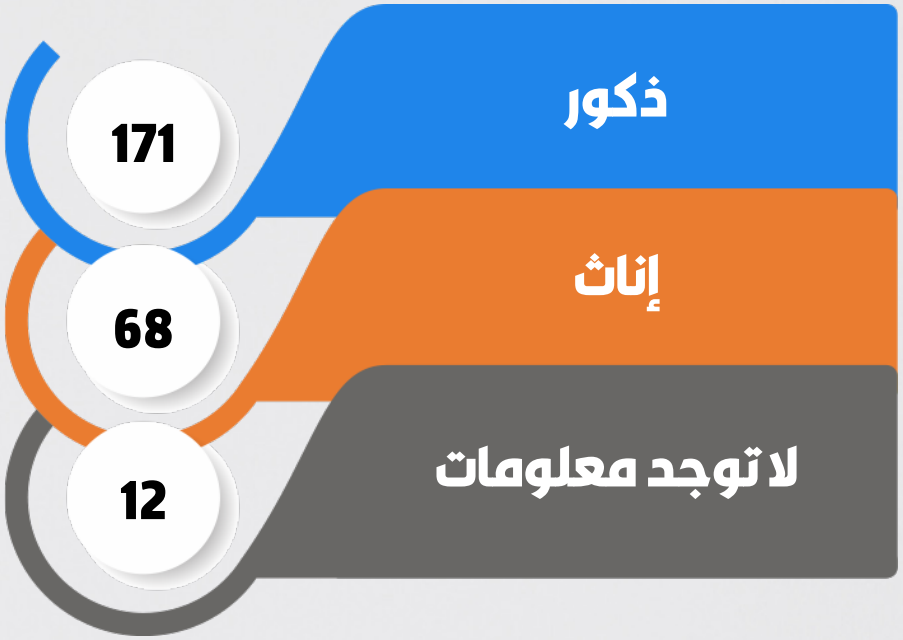

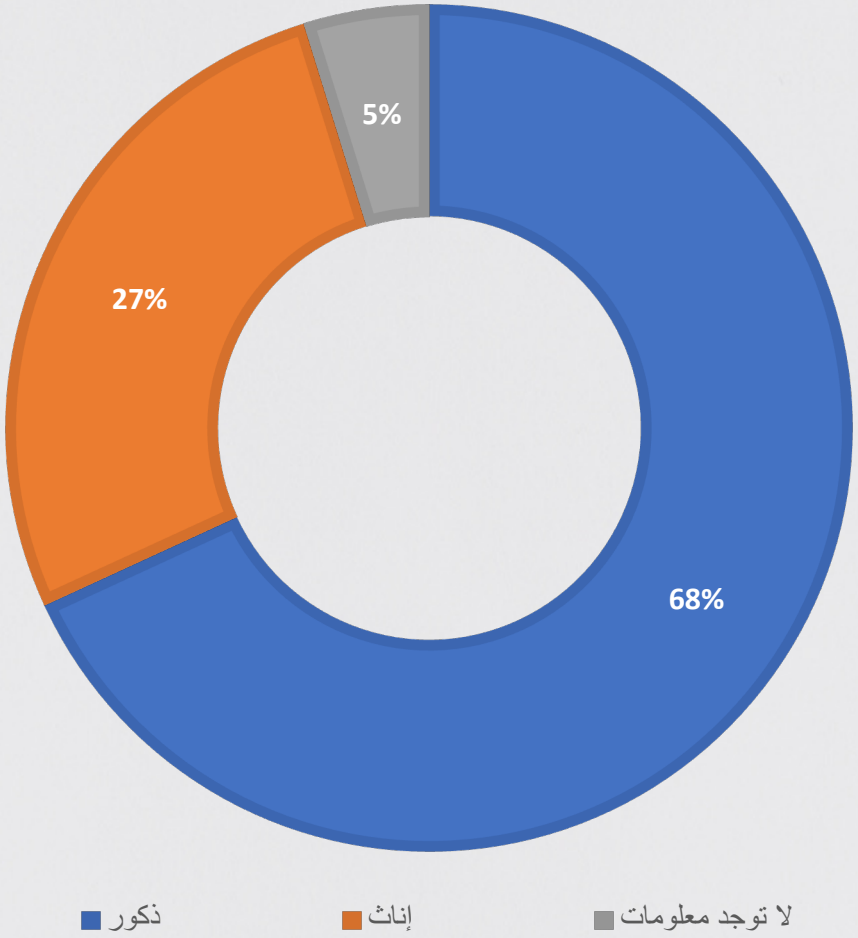

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

خلفيات الاعتقال

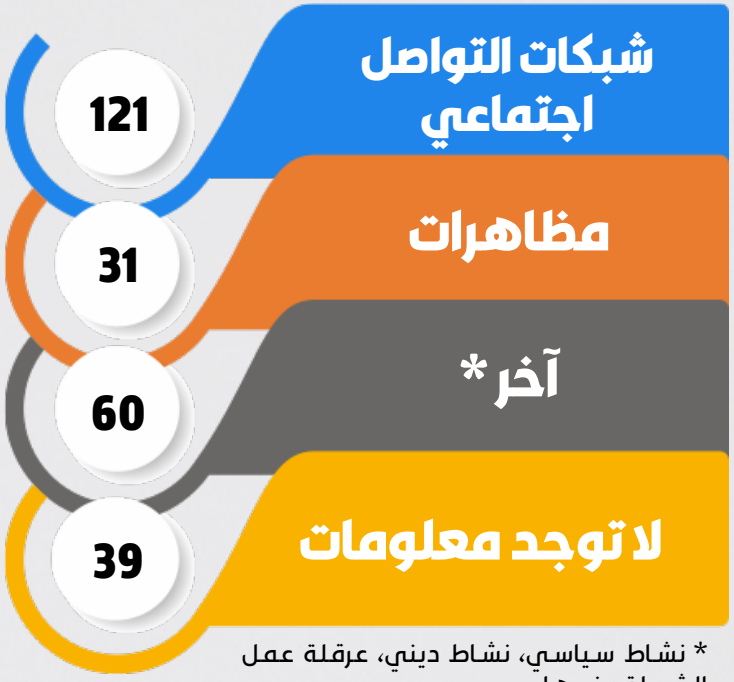

* نشاط سياسي، نشاط ديني، عرقلة عمل الشرطة وغيرها

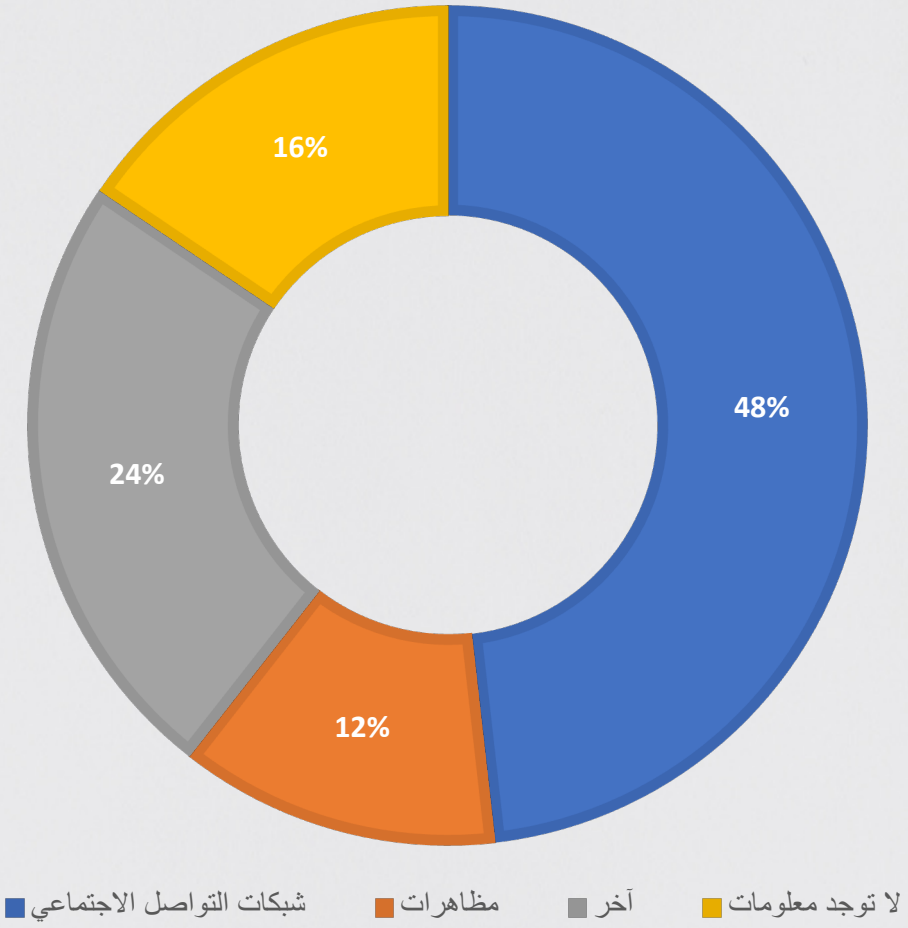

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

طلبات تمديد الاعتقال

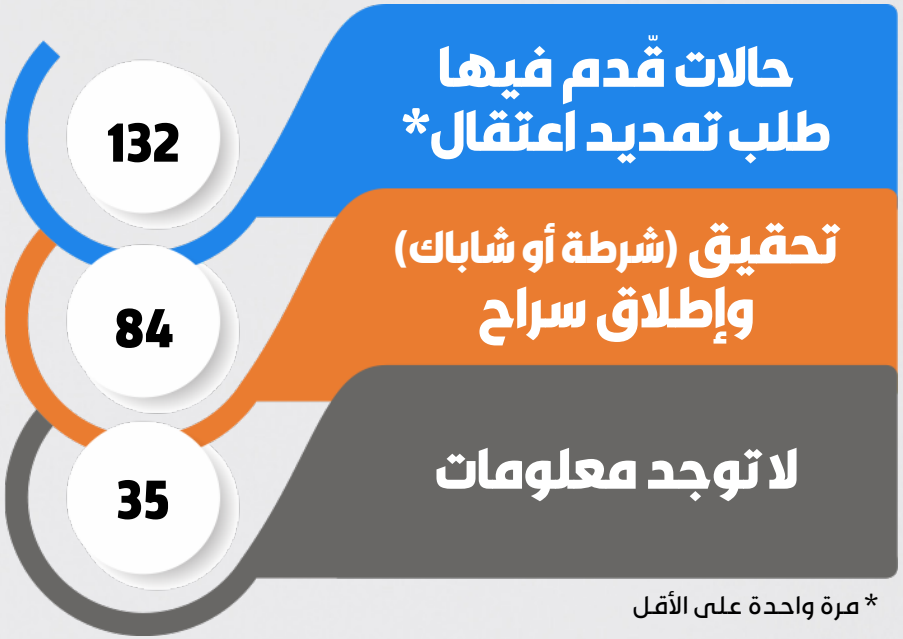

* مرة واحدة على الأقل

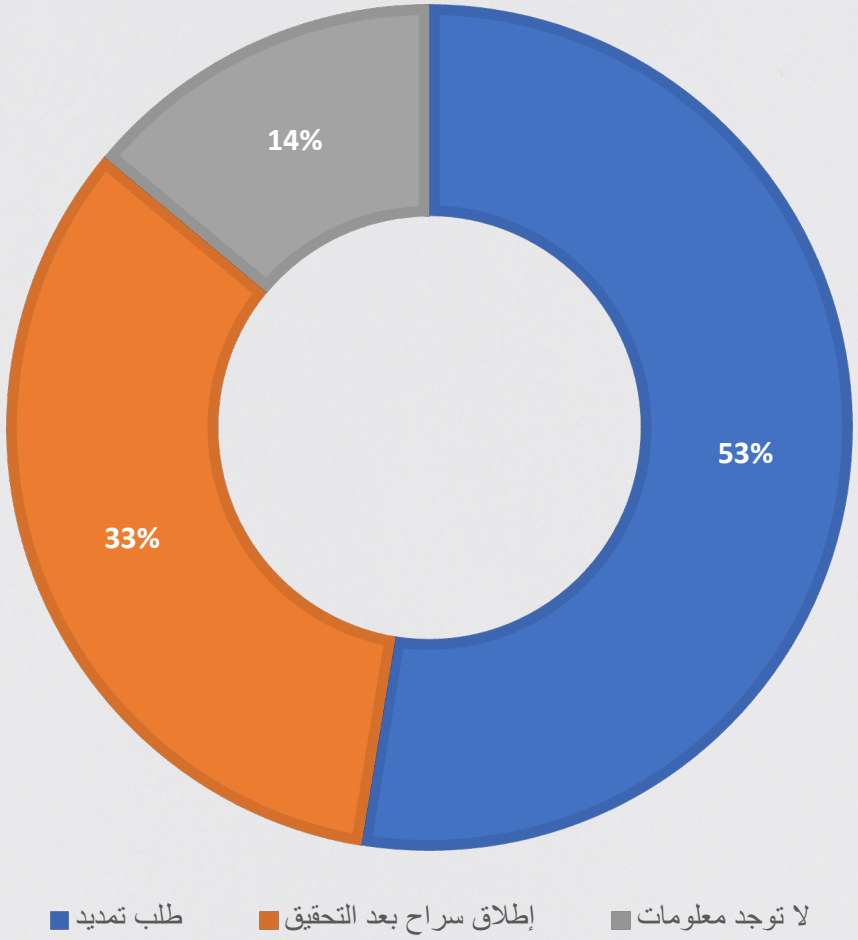

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

لوائح الاتهام

- وفق المعطيات الرّسمية الّتي أعلنت عنها النيابة العامة، قُدّمت حتّى اليوم **76** لائحة اتّهام على خلفيّة الأحداث منذ تاريخ 7.10.2023.
- رصد طاقم الاعتقالات في عدالة معطيات حول **70** لائحة اتّهام منها – قدّمت النّيابة في جميعها طلباتٍ لتمديد الاعتقال حتّى نهاية الإجراءات.
- في معظم الحالات، ظهرت تهمة الدعم أو التماهي مع منظمة تُعرّف وفق القانون الإسرائيلي كمنظمة إرهابية وفق المادة **24**(أ) من قانون مكافحة الإرهاب، أو التحريض على الإرهاب وفق المادة **24**(ب) من نفس القانون.

التقسيم الجغرافي

من الداخل	من القدس	غير معروف (قاصرة)
34	35	1

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

اعتقال طلاب الجامعات والكليات

- في الأيام الأخيرة، نشهد استهدافًا متصاعد الوتيرة لطلاب وطالبات مؤسسات اكاديمية اسرائيلية، من ضمنها **جامعة حيفا** و**معهد التخنيون**.
- يشار لكون هؤلاء الطلاب يخضعون لإجراءات تأديبية داخل المؤسسات الاكاديمية، وذلك بسبب نفس المنشورات والتفاعلات التي يتم التحقيق معهم حولها.
- هذا وقُدّمت شكاوى ضد قسم كبير من الطلاب للشرطة، بعضها من قبل جهات خاصة، والبعض الآخر **من قبل المؤسسات الاكاديمية ذاتها**.

على سبيل المثال، تثبت أقوال الادّعاء في **جلستين** عقدتا في الأيام الأخيرة لطلاب جامعيين أن جامعة حيفا نفسها قامت بتقديم شكاوى ضد طلابها للشرطة.

«أود أن ألفت انتباه المحكمة إلى كون قضية المشتبهة أمامنا تتعلق بعشرين حالة أخرى قامت فيها جامعة حيفا بتقديم شكوى بحق طلابها»

* מ"י 26108-11-23

س: من قدّم الشّكوى؟
ج: مندوبون عن جامعة حيفا
...
«لا يدور الحديث عن ملف عيني، بل عن عشرين ملف نقوم ببحثهم..»

* מ"י 28948-11-23

- خصص مركز عدالة في الشهر الأخير طاقمًا قانونيًا اهتم بمتابعة الإجراءات التأديبية ضد الطلاب في المؤسسات الأكاديمية وبتمثيل العشرات منهم. هذا ويبحث عدالة حاليا السبل المتاحة لمواجهة تحويل المزيد من هذه الحالات التأديبية للمسار الجنائي أيضًا.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

التضييق على حرية التظاهر وملاحقة القيادات

- منذ السابع من أكتوبر، قمعت الشرطة الإسرائيلية كل محاولة لتنظيم وقفات احتجاجية تهدف لانتقاد الممارسات الإسرائيلية في الحرب على غزة والاحتجاج عليها. ففضّت عدّة وقفات احتجاجيّة بعضها لم يكن قد بدأ حتى، تعاملت بعنف مع المتظاهرين واعتقلت بعضهم تحت ادعاءات قانونية تتعلق بالإخلال بالنظام العام وبالتعاطف مع تنظيم إرهابي.
- تُعتبر سياسة الشرطة هذه ترجمة لإعلان المفتش العام للشرطة الإسرائيلية عن نيّته منع كلّ تعبير عن التعاطف مع غزة، حيث هدد من يفعل ذلك بالتهجير إلى غزّة:

> "لا توجد مصادقة على التظاهر .... من يريد التعاطف مع غزة، فليتفضل. سأضعه بنفسي في الباصات المتجهة إلى هناك، وسأساعده على الوصول إلى هناك."
> - المفتش العام لشرطة إسرائيل، 17.10.2023

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

- رفضت الشّرطة أيضًا طلبات قدّمتها قيادات في الجبهة الدّيمقراطية للسلام والمساواة لتنظيم وقفات احتجاجية في أم الفحم وفي سخنين، وادّعت في ردّها أن موقفها يستند على أكثر من اعتبار، وأهمها الاعتبار اللوجستي، وتقدير الشرطة بأن المظاهرات في زمن الحرب من شأنها أن تمسّ في النظام العام.

- قدم مركز عدالة التماسًا ضد قرار الشّرطة المذكور، وادّعى أن اعتبارات الشّرطة تتسم بالعنصرية، وذلك لأن ترجمة قرارها على أرض الواقع تعني إتاحة حق التظاهر والتعبير عن الرأي لليهود فقط - فلم تمنع الشرطة مظاهرات تنتقد سياسات حكومية في مدن وبلدات يهودية، ولم ترى فيها عبئًا لوجستيًا أو تهديدًا للأمن العام.

- تبنّت العليا موقف الشّرطة إلى حد بعيد، وتبنّت ادعاء الأخيرة حول كون منع التظاهر في الحالتين منعًا عينيًا مبنيًا على دراسة للظروف العينية في سخنين وأم الفحم، وأنه ليس منعًا شاملاً لحق الفلسطينيين في إسرائيل للتظاهر.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

- في تصعيد لمشهد قمع حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، احتجزت الشرطة يوم الخميس 9.11.2023 رئيس لجنة المتابعة، محمد بركة، وهو في طريقه إلى الوقفة الاحتجاجية في منطقة العين بالناصرة. كما وقامت بفض الوقفة، حتى قبل أن تبدأ، وباحتجاز خمسة من أعضاء المتابعة، وهم: سامي أبو شحادة، حنين زعبي، امطانس شحادة، محمود مواسي ويوسف طاطور.

- بعد الاحتجاز، قامت الشرطة بإطلاق سراح محمد بركة بدون شروط، بينما أطلقت سراح باقي المحتجزين بشروط مختلفة؛ منها الإبعاد عن الناصرة لمدة 14 يومًا والاعتقال منزلي لاثنين منهم.

- قدمت عدالة استئنافًا على الشّروط المقيّدة باسم خمسة من القادة السّياسيين وأعضاء لجنة المتابعة، ادّعت فيه أن المظاهرة لم تكن بحاجة لتصريح من الشّرطة، وعليه لا صلاحية قانونية لوضع شروط مقيدة، كما وأن الشروط نفسها مجحفة وتمس بالحقوق الدّستورية.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

- في ردها خلال الجلسة، لم تتعامل الشرطة مع الادعاءات القانونية المذكورة، وقامت عوضًا عن ذلك بعرض ادعاءات عنصرية وتحريضية ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وضد قياداتهم.

مثلاً، وصفت الشرطة المواطنين الفلسطينيين بالأعداء الداخليين، وناشدت السلطات (من ضمنها المحكمة) بالدفاع عن نفسها من العدو الداخلي

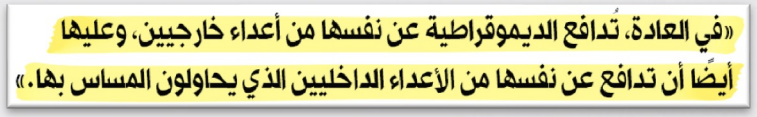
«في العادة، تُدافع الديموقراطية عن نفسها من أعداء خارجيين، وعليها أيضًا أن تدافع عن نفسها من الأعداء الداخليين الذي يحاولون المساس بها.»

* ע"פ 21170-11-23

- قبلت المحكمة الموقف المبدئي القائل بأن الوقفة الاحتجاجية لم تكن بحاجة لأي تصريح من الشرطة، وأن فض المظاهرة كان يجب أن يستند على إثباتات عينية تعكس درجة عالية من اليقين. مع ذلك، أقرت المحكمة أن عدم فض المظاهرة بعد إعلان الشرطة عن عدم قانونيتها من شأنه أن يشكل إخلالاً بالأمن العام.
- في الجانب العملي، اعتبرت المحكمة الشروط المفروضة مبالغًا فيها وتمس بالحقوق الدستورية، وعليه، قصرت فترة الإبعاد ووضحت أن الاعتقال المنزلي لا يستند على أي أساس قانونيّ.

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).

روابط هامة

نترك بين أيديكم مجموعة من الرّوابط الهامة، والتي من شأنها أن توفر طبقة إضافية من فهم الأحداث التي تمرّ على فلسطينيي الداخل، ومن أدوات التعامل المتاحة:

دليل الحقوق في حالات التحقيق، الاعتقالات أو الإجراءات التأديبية	https://www.adalah.org/ar/content/view/10928
قائمة منسقي المناطق للمساعدة في حالات الاعتقال أو التحقيق	https://www.adalah.org/ar/content/view/10921
استمارة لتوجه الطلاب في حالات الإبعاد عن الجامعة أو الكلية، أو الدعوة للجنة طاعة	https://www.adalah.org/ar/content/view/10906
استمارة للتوجه في حالات التعرض لعنف \ اعتداء من قبل الشّرطة	https://www.adalah.org/ar/content/view/10927
ندوة رقمية بعنوان: "بين التعبير والتحريض: مواقع التواصل الاجتماعي في ظلّ الحرب"	https://www.youtube.com/watch?v=NBKvF46dgH8&
ندوة رقمية بعنوان: "قانونية الاعتقالات في الحرب الرّاهنة"	https://www.youtube.com/watch?v=l25HkZDiTi0
لجمهور المحامين المترافعين بقضايا التحريض: استمارة التسجيل للقاء الطاولة المستديرة حول إجراءات الاعتقال والتمثيل في لوائح الاتهام بتاريخ 20.11.2023	https://bit.ly/40HSvlf

© حقوق النشر محفوظة لعدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (2023). تخضع المواد الواردة في هذا التقرير لحقوق الملكية الفكرية، وعلى أي استخدام لها أن ينسبها للمصدر (مركز عدالة).